



وزير الصحة يستثني المقيمين بصورة غير قانونية من شرط الخبرة

6

خلال الندوة البرلمانية الخليجية التي استضافها مجلس الأمة

ورقة العمل القطرية: توطين الوظائف سيحقق من خلال التعاون والحوار بين أجهزة الدولة

ربيع سكر

قدم مجلس الشورى القطري ورقة عمل لندوة «توطين الوظائف والاستثمار في الموارد البشرية لدول مجلس التعاون الخليجي» التي استضافتها الكويت أمس، تتضمن دراسة قامت بها الجهات المعنية هناك بان معالجة مسألة توطين الوظائف سيحقق من خلال التعاون والحوار بين أجهزة الدولة المختلفة حتى يتم اعتماد الحلول الناجعة في هذا الشأن. ويضم وفد مجلس الشورى القطري العضوين عبد الرحمن الخليفي وعبدالله المناخي. وحذرت الدراسة من اتخاذ أي خطوة غير مدروسة او متعجلة تتأثر بتجارب دول دراسة كافية لتجنب الأخطاء السابقة السلبية على الاستثمار الاقتصادي وبناء المؤسسات الوطنية. وأفادت انه «لحين انجاز توطين الوظائف يصبح هناك ضرورة لاعادة القطريين وتزويدهم وتأهيلهم بالمهارات المطلوبة وان يكون شعار المرحلة المقبلة هو تعليم وتأهيل واعداد المواطن القطري لتولي كافة الوظائف والمناصب المهمة في الدولة». وخلصت الدراسة القطرية الى التوصيات

التالية:

- 1- التأكيد على التوظيف الكامل للقوى العاملة الوطنية وتنفيذ الاهداف المخطط لها في مواقع العمل المختلفة.
- 2- ايجاد نظم محفزة للاجور تؤدي الى تشجيع وانخراط العمالة الوطنية في أنشطة القطاع الخاص.
- 3- الاهتمام ببرامج التعليم والتدريب والتأهيل في تطوير مهارات العمالة الوطنية.
- 4- المراجعة المستمرة لمرجات التعليم حتى يتم تعديل مسارها بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل.
- 5- ايجاد ثقافة العمل الحر وتشجيع الشباب على استثمار مهاراتهم في التشغيل الذاتي بالعمل لحسابهم الخاص.
- 6- العمل على ترجمة الخطط والاستراتيجيات المستقبلية الى واقع ملموس يصب في مصلحة الباحثين عن عمل على ان يقترن ذلك بتشريعات ملزمة في هذا الشأن.
- 7- مواصلة الاهتمام بدور المرأة وزيادة



ممثل مجلس الشورى القطري

- 8- استخدام العمالة غير القطرية وفق معايير تنظيمية وفي ضوء الاحتياجات الفعلية مع مراعاة مقتضيات التنمية والاستقرار الاجتماعي وتحقيق التجانس السكاني.
- 9- تشجيع القوى العاملة الوطنية في دول مجلس التعاون على الالتحاق بمؤسسات التعليم الفني والمهني.
- 10- اتخاذ الاجراءات المناسبة لإصدار القواعد والادوات القانونية والتشريعية في القطاعين الخاص والمختلط بشأن توظيف المواطنين في دول المجلس والباحثين عن عمل في دول المجلس، وذلك بوضع خطة مستقبلية لتوطين الوظائف طبقا للاوضاع والضوابط التي يصدر بتنظيمها قرار من السلطات المختصة، مع تكليف الوزارات ذات الاختصاص بمنايعة تنفيذ القواعد المشار اليها ومراقبة التزام الشركات بها.
- 11- وضع نظام متكامل لتدريب المواطنين في دول المجلس في الاعمال الفنية والمهنية لاكتساب الخبرة والتأهيل لهذه الاعمال التي ترشحهم لها

في افتتاح أعمال الندوة الإقليمية الخليجية تحت رعاية الغانم

الدقباسي: توطين الوظائف قضية تباها مجلس الأمة في العديد من فصوله التشريعية للقضاء على شبغ البطالة

الدلال يدعو إلى تطبيق تجربة الاتحاد الأوروبي في الانفتاح الوظيفي على مواطني مجلس التعاون

النصف: وضع خطط ناجحة وفاعلة نحو توطين الوظائف الحكومية والخاصة وإدارة تدفق العمالة الوافدة

عضو الشورى السعودي: دور المجالس التشريعية في دول التعاون يجب أن يشمل التشريع ومتابعة التنفيذ



ممثل الشورى السعودي

أعرب عضو مجلس الشورى السعودي عبدالرحمن بن أحمد عن سعادته بالوجود في دولة الكويت، مؤكداً أن مجلس الأمة وفق في اختيار الموضوع الذي يتعلق بالتوظيف ومشاكل البطالة في دول التعاون الخليجي. وقال بن أحمد خلال كلمته في ندوة «توطين الوظائف والاستثمار في الموارد البشرية لدول مجلس التعاون الخليجي» أن إشكاليات قضية توطين الوظائف في السعودية تنوزع مسؤولييتها بين الحكومة والقطاع الخاص والمواطن. مضيفاً: «أنا وضعتنا منظمة للعمل وأجربنا التجارب على قطاعات عدة». وأكد بن أحمد أن الوافدين ساهموا في بناء حضارتنا وصحة أبنائنا ويجب أن نتكلم عنهم بإيجابية لأننا دائماً نقترح حلول جميلة لتخصيصات خطأ بالإضافة إلى أن التوظيف ليست قضية اقتصادية فقط إنما سياسية واجتماعية. وقال إن دور المجالس التشريعية في دول التعاون ليس التشريع فقط وإنما المتابعة ضمن برنامج مشترك في قضية توطين الوظائف. وشدد على أن الحاجة ماسة لمراجعة الجهود السابقة خاصة أن هناك قضايا تنتظرنا في المستقبل ومنها التخصصات التي تنوع على عدة أنواع أسوأها أن القطاع العام يبيع ممتلكاته إضافة إلى تنفيذ برامج مكافحة الفساد.

ربيع سكر

أقيم أمس تحت رعاية رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أعمال الندوة الإقليمية (توطين الوظائف والاستثمار في الموارد البشرية لدول مجلس التعاون الخليجي) بمشاركة ممثلين عن المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ورحب رئيس وفد دولة الكويت المشارك في أعمال الندوة النائب علي الدقباسي بالوفود الخليجية المشاركة. وقال الدقباسي في كلمته في افتتاح الندوة: «إنه لمن دواعي الغبطة والسرور أن ألتقي بأخواني في هذا اللقاء الطيب وأن أرحب بكم جميعاً في بلدكم الثاني الكويت». وأضاف الدقباسي «إننا تلتقي اليوم كي نناقش موضوع توطين الوظائف، تلك القضية التي تبناها مجلس الأمة في العديد من فصوله التشريعية وأولها جل اهتمامه وذلك لارتباطها الحثيث بالقضاء على شبغ البطالة الذي أصبح يهاجم صفوف أبنائنا». وأكد الدقباسي أنه «نتج عن هذا الاهتمام البرلماني إصدار العديد من التشريعات والقوانين التي تساعد في القضاء على تلك المعضلة والتي ترجمت الى قرارات وقوانين أصدرتها الجهات الحكومية والتي تستعرض تجربتها لاحقاً». وأضاف الدقباسي أن «دولة الكويت كانت ومماثلت حرصاً جدياً على إشراك طلاب اليوم وموظفي المستقبل في هذه العملية وذلك عبر المواد والنصوص الأكاديمية التي تدرس في جامعة الكويت والتي أيضاً ستطلع على تجربتها الرائدة في هذا المجال. أملين أن تحقق الاستفادة القصوى من هذا اللقاء عبر تبادل الخبرات والتجارب لإنجاح الخطة التنموية الشاملة في بلداننا». وإلى ذلك أكد النائب ركان النصف أن «المجتمع تعاني من ارتفاع نسبة البطالة المنتشرة بين صفوف أبنائنا. الأمر الذي أدى إلى ممارسات سلبية ظهرت على إثرها المشكلات السياسية والطائفية».



الدقباسي محدثاً

«الهاشم: احتواء الشباب الخليجي وتشجيعهم على العمل في القطاع الخاص»

«المطوع: سياسة الإحلال في الجهات الحكومية مستمرة لمدة أربع سنوات مقبلة»



الدلال خلال مداخلته



الهاشم محدثة

التعاون، مؤكداً أن هذه التجربة ساهمت في خلق حالة من التفاعل في الاتحاد الأوروبي. وأوضح الدلال في مداخلته في الندوة «توطين الوظائف والاستثمار في الموارد البشرية لدول مجلس التعاون الخليجي، أن الكويت تواجه إشكالية وهي أن القطاع الخاص طارد للمواطنين ولا يحقق الاستقرار الوظيفي لهم ما جعل المواطنين يتوجهون أكثر إلى القطاع العام لكونه أكثر استقراراً وأماناً. وأكد مديرة إدارة ترتيب الوظائف والميزات في ديوان الخدمة المدنية عايشة المطوع أن إحلال الكويتيين محل الوافدين في الوظائف الحكومية يأتي ضمن خطة وضعتها الحكومة لمعالجة الخلل في التركيبة السكانية عبر مجموعة من الإجراءات من ضمنها توطين والإحلال. وقالت المطوع في الندوة: «إن عملية التوطين والإحلال بدأ تطبيقها في بعض الجهات الحكومية وتستهدف الوصول في بعض المجموعات الوظيفية الى نسبة 100 في المئة لعدد الكويتيين من إجمالي قوة العمالة لمجموعات من الوظائف. وأشارت المطوع إلى أن تلك الوظائف منها الدعم الإداري ووظائف الإداب والاعلام والفنون والعلاقات العامة والوظائف البحرية ووظائف نظم وتقنية المعلومات بأهمية دور الجامعات في هذا الجانب.

وقالت الهاشم خلال الندوة إن «67 بالمئة من سكان الخليج تقل أعمارهم عن 26 سنة، مماثلة عن المجالات التي تمت تهيئتها لاستيعاب هذه النسبة الكبيرة في سوق العمل» ماذا فعلنا لإحتواء الشباب الخليجي وتشجيعهم على العمل في القطاع الخاص، داعية وزارات الداخلية والدفاع الى انشاء أكاديميات عسكرية لإحتواء الشباب. واستقرت الهاشم أن تتراوح نسبة البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي ما بين 10 و12 بالمئة، وشددت الهاشم على ضرورة «دق ناقوس الخطر لمواجهة الأزمات في التركيبة السكانية نتيجة تنامي أعداد الوافدين واحتلالهم وظائف يمكن ان يشغلها المواطنين والندوة اليوم يمكن ان تمثل رسالة إلى القيادات السياسية في المنطقة». وقالت الهاشم «قد أكون كويتية حتى النخاع ولكنني خليجية حتى العظم»، مشيرة إلى وحدة مجلس التعاون الخليجي والتمازج بين مجتمعاته وصلات القربى والمصاهرة التي تربط شعوب دول مجلس التعاون الخليجي. وطاب النائب محمد الدلال بتطبيق تجربة الإحلال الأوروبي بين دول مجلس التعاون الخليجي وذلك بترك المجال مفتوحاً لمواطني مجلس التعاون للعمل في إحدى دول مجلس

والتنافسية التي تجرنا ويلاتها لفترة من الزمن الأمر الذي كان بمثابة دق لناقوس الخطر. لتظهر بعدها العديد من السياسات والرؤى الخليجية التي عملت جاهدة نحو تنويع القوانين والظروف والموارد الرامنة لوضع خطط ناجحة وفاعلة نحو توطين الوظائف الحكومية والخاصة مع إدارة تدفق العمالة الوافدة وتعزيز فرص العمل المتاحة للمواطنين». وأكد النصف الذي شارك في الندوة في البداية اسمحوه بالإصاله عن نفسي وعن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أن أرحب بكم أيها السيدات والسادة في بلدكم الثاني الكويت، إذ تكن عظيم التقدير والاحترام لمشاركتكم وجهدكم الحثيثة التي ساهمت في انجاح اعمال الدورة الحالية كما تقدم باسمي واسمعن جميعات بأصدق التبريكات والتهانئي التي مقام خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين بمناسبة اليوم الوطني الثامن والثمانين اعاده الله على المملكة العربية السعودية باليمن والبركات». وأضاف النصف «كما يسرني الترحيب أيضاً بمشارككم في الخطط التنموية لجميع دول الحكومية وجامعة دولة الكويت». وأوضح النصف «أنا نجتمع اليوم ايها الحضور الكرام لنناقش موضوعاً حيويًا ومهما هو (توطين الوظائف والاستثمار في الموارد البشرية لدول مجلس التعاون الخليجي) ذلك المؤشر الذي اعتلى سلم الأولويات في الخطط التنموية لجميع دول العالم لاسيما دول الخليج العربية». وبين النصف «ومما لا شك فيه أننا نعانى من ارتفاع نسبة البطالة المنتشرة بين صفوف أبنائنا والتي أدت الى ممارسات سلبية ظهرت على إثرها المشكلات السياسية

للمساهمة في تطوير منظومة الشرطة

عسكر يطالب ترقية الوكلاء ضباط حاملي شهادة الثانوية إلى رتبة ملازم



عسكر العنزى

نائب رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية عسكر العنزى، نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح بإصدار قرار بترقية الوكلاء ضباط أوائل الحاصلين على الثانوية العامة إلى رتبة ملازم. وقال عسكر في تصريح صحافي إن هذا القرار كان معمولاً به قبل أن يتم إيفاقه، مؤكداً أن مثل هذا القرار يشكل حافزاً للعاملين في وزارة الداخلية ويساهم في تطوير وتأهيل رجال الشرطة. وأضاف أن ترقية الوكلاء ضباط إلى رتبة ملازم أول ينسجم مع الاستراتيجية التي تعمل عليها وزارة الداخلية في تأهيل كوادرها البشرية وفق خطة تستهدف إعداد ضباط مؤهلين علمياً وتدريبياً. وأكد عسكر أن هذه الترقية سوف تعكس الصورة الإيجابية المرجوة في رجل الأمن وما يخدم سياسة وزارة الداخلية في إعداد رجال الأمن. وأوضح أن مثل هذه القرارات فضلاً على أنها تشكل حافزاً للمنتسبي الداخلية فإن لها دوراً في تأهيل الكوادر الأمنية لتحقيق الرؤية الأمنية التي تحرس على أن تضع أمن الوطن فوق أي اعتبار. وشدد عسكر على ضرورة إصدار القرار حتى يتحقق الغرض المعنوي بترقية الوكلاء الأوائل إلى رتبة ملازم والمهني بتأهيل رجال الأمن.